تُعتبر اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) كيان منفصل ومستقل عن وزارة الخارجية. تم أنشأها من قبل الكونجرس الأمريكي، وهي هيئة استشارية حكومية أميركية مستقلة ومؤيدة من الحزبين وتعمل على مراقبة الحرية الدينية في جميع أنحاء العالم، وتقدم التوصيات السياسة للرئيس ووزير الخارجية والكونغرس. تستند توصيات اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) على ولايتنا القانونية والمعايير المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والوثائق الدولية الأخرى. يمثل التقرير السنوي لعام 2016 تتويجا للعمل على مدار عام من قبل المفوضين والموظفين المختصين لتوثيق الانتهاكات على الأرض وتقديم التوصيات السياسة المستقلة إلى حكومة الولايات المتحدة. التقرير السنوي لعام 2016 يغطي الفترة من 1 فبراير لعام 2015 حتى 29 فبراير لعام 2016، على الرغم من ورود بعض الأحداث الهامة التي وقعت بعد هذا الإطار الزمني.

البحرين

خلال العام الماضي، كان هناك زيادة في عدد الاستجوابات، والاعتقالات، والحجز بصورة تعسفية للمسلمين الشيعة، بما في ذلك رجال الدين، بسبب مشاركتهم في تظاهرات سلمية أو انتقادهم لسجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان والحرية الدينية. في الوقت الذي قامت فيه حكومة البحرين بعمل تقدم هام في إعادة بناء 30 مسجد ودور عبادة كانت دمرتها أثناء الاضطرابات في ربيع عام 2011، فإنها لم توفي بآخر موعد فرضته على نفسها لإنهاء العملية بنهاية عام 2014. علاوةً على ذلك، لا يزال لزامًا على الحكومة أن تنفذ بشكل كامل التوصيات المقدمة من اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق لإعادة معالجة الانتهاكات السابقة ضد المسلمين الشيعة وتحسين أحوال الحرية الدينية بشكل أكبر.

معلومات أساسية: يبلغ عدد سكان البحرين حوالي 1.3 مليون نسمة، نصفهم من المواطنين البحرينيين والنصف الآخر من العمال الأجانب، ومعظمهم من دول جنوب آسيا. يعتبر ما يقرب من نصف العمالة الوافدة من غير المسلمين (حوالي250000 إلى 300000). يقدر نسبه الشيعة من المواطنين البحرينيين بنسبة 60 إلى 65 في المئة بينما يمثل السنة 30 إلى 35 في المئة، مع ما يقرب من 1 إلى 2 بالمئة من غير المسلمين، بما في ذلك المسيحيين والهندوس والسيخ واليهود والبهائيين. مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة، تعتبر البحرين من بين الدول الأكثر تسامحا مع الأقليات الدينية غير المسلمة. وتعترف الحكومة رسميا بما لا يقل عن 19 طائفة مسيحية، وبالجالية اليهودية الصغيرة، والهندوس، والسيخ، فضلًا عن الأقلية البهائية الصغيرة التي تعترف بها كمنظمة اجتماعية. يقر معظم البحرينيين بأن مجتمعهم بات متسامح تاريخيا مع جميع الأديان والتعددية الدينية إلى درجة ملفتة في المنطقة.

التقدم والمخاوف المتصلة بالمساءلة عن الانتهاكات السابقة: منذ إصدار تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق في عام 2011، أنشأت الحكومة البحرينية هيئات لمعالجة المسائلة عن الانتهاكات، بما في ذلك مكتب التسويات المدنية للتعويض عن حالات الوفاة والإصابات الناجمة عن اضطرابات عام 2011، وكذلك مكتب لمحقق الشكايا في وزارة الداخلية لضمان الالتزام بالمعايير الشرطية وتلقي تقارير عن سوء المعاملة. ومع ذلك، فإن الحكومة لا تزال لم تحاسب المسئولين الأمنيين على انتهاكاتهم الخطيرة، التي تضمنت استهداف المتظاهرين الشيعة وسجنهم وتعذيبهم وقتلهم بشكل سائد. وقد حاكمت المحاكم البحرينية،

وقاضت، وأدانت عدد قليل فقط من ضباط الشرطة ذوي المستوي الأقل، مع قليل من الشفافية أو بانعدام الشفافية بالمرة فيما يخص المحاكمات والاتهامات ومدة العقوبات بالسجن، وقد تم تبرئة الكثير منهم. لقد صرحت الحكومة بأن هناك تحقيقات دائرة للضباط القياديين تتعلق بانتهاكات عام 2011، لكنها لم تكشف عن تفاصيل.

الانتهاكات المستمرة والتمييز: في أكتوبر من عام 2015، وجد خبراء الأمم المتحدة أن أنماط التمييز الثقافي والاقتصادي والتعليمي والاجتماعي ضد المسلمين الشيعة في البحرين استمر في عام 2015. ووجد الخبراء أن الاستخدام المفرط للقوة والانتهاكات التي تستهدف رجال الدين الشيعة تواصلت، كما حدث تمييز في النظام التعليمي، والإعلام، والتوظيف في القطاع العام، وغيرها من السياسات الاجتماعية التي تنتهجها الحكومة، مثل الإسكان وبرامج الرعاية الاجتماعية.

خلال فقرة إعداد التقرير، واصل المسلمون الشيعة تعرضهم للاستجواب والاحتجاز والاعتقال، وفي بعض الحالات، الإدانة وتوقيع الأحكام عليهم بالسجن. على سبيل المثال، في أغسطس وديسمبر من عام 2015، تم استجواب رجل الدين الشيعي والناشط في مجال الحوار بين الأديان، مايثام السلمان حول انتقاده لسياسات حكومة البحرين ومناصرته لحقوق الإنسان والحرية الدينية. وقد تلقى اتهامات "بالتعبير عن آراء تخص قضية لا تزال أمام القضاء" و"التحريض على الكراهية ضد النظام" وتم منعه من السفر. وفي نهاية فترة إعداد التقرير، كانت التهم لا تزال معلقة. في يونيو من عام 2015، تم توقيع عقوبة السجن لمدة أربع سنوات على رجل الدين الشيعي وقائد المعارضة البارز علي سالمان على خلفية مجموعة من الاتهامات الأمنية، بما في ذلك تحريض عمل تغيير في نظام الحكم وإهانة وزارة الداخلية، وهو الأمر الذي انتقده خبراء الأمم المتحدة بوصفه انتهاكًا لحريات التعبير، وتكوين الجمعيات، والدين. لقد ألقي القبض على سالمان في الأصل وسجنه في ديسمبر من عام 2014. وفي نهاية فترة إعداد التقرير، واصل استئنافه على العقوبة ولا يزال قيد الاعتقال.

علاوةً على ذلك، في الوقت الذي يلقي فيه المسئولون الحكوميون في الغالب خطابات عامة تدين الكراهية الطائفية، واصل الإعلام الموالي للحكومة استخدام الخطاب الطائفي المثير. ولم يتم إقرار القوانين الإعلامية الجديدة، التي قد تكبح التحريض المضاد للشيعة، حسب ما هو موصي من قِبل تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق. طبقًا للمتحاورين، لا يزال أعضاء الطائفة الشيعية لا يستطيعون الخدمة في الجيش الفعلي، إلا في وظائف إدارية، وليس هناك أي من الشيعة في المستويات العليا من الأجهزة الأمنية الحكومية في البحرين، بما في ذلك الجيش والشرطة.

التقدم في إعادة بناء المساجد الشيعية والهياكل الدينية: على الرغم من أن الحكومة البحرينية لم تف بالموعد النهائي في نهاية 2014 والذي قطعته على نفسها، إلا أنها زادت مبلغ إعادة بناء المساجد الشيعية والهياكل الدينية إلى ما يقرب من 8 مليون دولار، وهو قرابة ضعف ما تعهدت به في عام 2012. كما قدمت الموعد النهائي من 2018 إلى نهاية عام 2014 لاستكمال بناء 30 من الهياكل التي دمرت وفقا لما تم تحديده في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق. في أكتوبر من عام 2015، صرحت الحكومة علانية أنها قد انتهت من بناء 27 مسجدًا وتم الموافقة على استخدامها وأن هناك 3 مساجد أخرى في انتظار الحصول على موافقة قانونية وإدارية. على الرغم من هذا، واعتبارًا من فبراير من عام 2016، وجدت مصادر موثوقة أخرى أن الحكومة قد أعادة بناء 20 هيكل – 15 أصبح قيد الاستخدام بشكل كامل وخمسة هياكل مكتملة تقريبًا ولكنها لا تزال غير مستخدمة – وقامت الطائفة الشيعية نفسها بإعادة بناء سبعة هياكل. وقد صرحت

الحكومة أنها ساعدت في إصدار تصاريح أمنية قانونية للهياكل المبنية من جانب الطائفة الشيعية، لكنهم على الرغم من إبداء استعدادهم في السابق، لم يلتزم المسئولون بتعويض الطائفة الشيعية.

من بين 27 مسجدًا مكتملًا أو شبه مكتمل، لم يتم إعادة بناء أي مسجد إلا مسجد واحد - مسجد محمد البربغي، وهو معلم ديني وتاريخي كبير للمجتمع الشيعي - أعيد بناؤه على بعد نحو 200 متر من موقعه الأصلي. وقد صرحت الحكومة أن ذلك كان لأسباب أمنية، لأن موقع المسجد الأصلي بجوار طريق رئيسي سريع، ولكن لا تزال بعض أعضاء الطائفة الشيعية تصر على أن المسجد لا يمكن إلا أن يبنى على الموقع الأصلي. وقد التزم المسئولون البحرينيون في الماضي بالحوار المستمر مع الطائفة الشيعية لحل ما تبقى من القضايا المتنازع عليها، على الرغم من أن بعض الممثلين عن الطائفة الشيعية لا يعتقدون أن الحكومة ملتزمة التزاما كاملا بالمفاوضات.

تطورات أخرى: في ديسمبر من عام 2015، وافق مجلس الشورى في البحرين على تعديلات على القانون الذي يحكم الجمعيات السياسية التي تحظر على لجان الدين إلقاء الخطب وتنفيذ الواجبات الدينية أثناء انتمائهم لعضوية جمعيات سياسية. في أغسطس، ناقش مجلس الشورى تجريم ازدراء الأديان وإهانة المقدسات الدينية، وكذلك خطاب الكراهية الذي يعزز النزاع الطائفي ويعوق الوحدة الوطنية. وفي نهاية فترة إعداد التقرير، لم يتم اتخاذ أي إجراء إضافي. في أكتوبر، كان هناك العديد من التقارير التي تفيد بأن السلطات أزالت شعارات عاشوراء في بعض المواضع التي كانت تجري فيها احتفالات إحياء ذكرى عاشوراء وتبع ذلك وقوع اشتباكات نتج عنها وقوع إصابات لعشرات من المتظاهرين.

التوصيات: تحث اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) حكومة الولايات المتحدة على مواصلة الضغط على الحكومة البحرينية لتنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بشكل كامل، بما في ذلك تلك المتعلقة بحرية الدين والمعتقد والمساءلة عن الانتهاكات السابقة ضد الطائفة الشيعية. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) تشجيع الحكومة البحرينية لتعويض الطائفة الشيعية جراء إنفاق أموالها الخاصة لإعادة بناء ستة من المساجد والهياكل الدينية التي هدمت في عام 2011.